الأسماء العاملة غير المشبهة للأفعال

اعداد

دكتـــورة

نجاة عبد المولى أمين

مـــدرس اللغويـــات بالكليـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أرسله ربه رحمة للعالمين، وأنزل عليه القرآن الكريم بلسان عربى مبين وعلى آله وأصحابه، ومن نحا نحوهم وسلك طريقهم إلى يوم الدين.

وبعد

فمنذ زمن بعيد والنحويون يشغلهم البحث عن العامل النحوى حيث بحثوا لكل حالة إعرابية عن عامل تسبب فيها، فالعامل هو مابه يحدث المعنى المحوج للإعراب أو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا. نحو: جاء زيدُ، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، ولم يقم. أو هو الشئ الذى يختلف آخر المعرب به ليدل على المعانى المتعاقبة عليه أى على المعرب،والعامل إما عامل لفظى وإما عامل معنوى وأن اختلاف آخر الكلمة المعربة حاصل من العامل بالآلة التى هى الإعراب، وإن كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب[١]

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى تقديم د./إميل بديع يعقوب ٥٢/١ ط دار الكتب العلمية- بيروت ط/الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية للشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوى ت ٩٠٥م مع متن لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاوى ت ٤٧١هـ تحقيق د/البدراوى زهران ص١٤٢ د / دار المعارف ط الأولى ١٩٨٣م، التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٦٠/١ ط دار إحياء الكتب العربية بتصرف.

وقد صرح به بعض النحاة جاء فى الخصائص " وإنما قال النحويون: عامل لفظى، وعامل معنوى، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشئ غيره، وإنما قالوا: لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ[١]

ومعنى اختلاف آخر المعرب انقلاب حركة حركة أخرى، وانقلاب حرف حرفا آخر، فمثلا (زيدْ) فى حالة الإفراد لم يستحق شيئا من الحركات، فلما ركب فى جملة فى نحو(جاء زيدُ) ضممت الدال فى حالة الرفع، فقد اختلفت حركة الدال من حالة السكون إلى حالة الضم، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر، وانتقال آخر الاسم إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة وكذا انتقاله إلى الكسرة، هذا إذا أعرب الاسم بالحركات، وإن أعرب بالحروف فاختلاف الآخر إذن أحد نوعين: أحدهما: رد حرف محذوف من الكلمة فقط، أو رده مع القلب كما إذا أردت مثلا إعراب (أب) بالحروف، رددت عليه الواو المحذوفة رفعا، ورددتها وقلبتها ألفا فى النصب وياء فى الجر. وثانيها: جعل العين أو

---

(١) ينظر الخصائص لأبى الفتح بن جنى ٤٩/١ تحقيق د./ عبد الحميد هنداوى ط/ دار الكتب العلمية د/ الأولى ١٤٢١ هـ -٢٠٠١م

الحرف الذى زيد فى الآخر لغرض بعينه إعرابا أيضا أو جعله مع القلب إعرابا، كما جعلت الألف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع فى نحو (مسلمان) و (مسلمون) علامتى الرفع أيضا، وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا (فوه) و (ذو مال) فقد اختلف حال الواو والألف رفعا، لأنها صارا لشيئين بعدما كانا لشئ واحد، وجعل الرفع الذى هو أقوى الحركات للعمد وهى ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التى تلى حروف الجر، وأن المعانى التى تطرأ على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة يرجع إلى كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها، وأن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم، فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلمَّ، فقيل: العامل فى الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا: العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكوفيين إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر. واختلف فى ناصب الفضلات قيل: هو الفعل مع الفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضله فهما معاً سبب كونها فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة، وقيل: هو الفاعل، لأن الفعل ينضم

إليه فصار غيره من الأسماء فضلة فى نحو ضربت زيدا، وقيل: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات[1] وإجماع النحويين على القول بالعوامل وإن اختلفوا فقد جعلوا الفعل فى المقام الأول هو العامل، وحمل غيره عليه

وسبب اختيارى لبحثى (الأسماء العاملة غير المشبهة للأفعال) أنى وجدت بعض الأسماء نسب إليها العمل، وهى بعيدة عن الشبهة بالفعل لجمودها، فألقيت عليها الضوء من خلال هذا البحث، وسلكت فيه المسلك التالى:

١-المقدمة: ذكرت فيها عنوان البحث وسبب اختيارى له

٢-المبحث الأول: عنوانه:عامل الرفع، ويتضمن(المبتدأ، والخبر والضمير)

٣-المبحث الثانى: عنوانه: عامل النصب، ويتضمن (الفاعل والمستثنى منه، والتمييز)

٤-المبحث الثالث: عنوانه: عامل الجر، ويتضمن (المضاف)

٥-الخاتمة: ذكرت فيها أبرز نتائج البحث ثم نيلت البحث بفهرس للمراجع

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ١/٥٤- ٥٧ بتصرف

المبحث الأول

عامل الرفع

أولا: المبتدأ:

هو مأخوذ من قولهم: بدأت الشئ: أى فعلته ابتداء، وأفعله بادئ بدء... أى أول شئ[١]، فالابتداء فى اللغة: الافتتاح، وفى الاصطلاح: قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية، وقيل: جعل الاسم أولا ليخبر عنه[٢]

جاء فى شرح المفصل:" المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه... وإنما اشترط أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية، لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به، فرفعته تارة، ونصبته أخرى نحو: كان زيدُ قائماً، وإنَّ زيدا قائم، وما زيدُ قائما وظننت زيداً قائما، وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل[٣] فالمبتدأ من الأسماء التى نسب إليها العمل تعمل الرفع فى الخبر فى نحو: (زيدُ منطلقٌ) (فزيد) مبتدأ، و (منطلق) خبر، والذى رفعه هو (زيد) هذا عند بعض النحاة وفى مقدمتهم إمام النحاة فقد تباينت آراء النحاة حول رافع

---

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (بدأ) ط/ دار المعارف

(٢) شرح الأشمونى عن حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١٩٣/١ ط /دار إحياء الكتب العربية

(٣) شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش ٨٣/١ ط/ مكتبة المتنبى

الخبر أو عامل الرفع فى الخبر، ومجمل آرائهم والاعتراض على كل رأى جاءت كالأتى:

الرأى الأول: أن عامل الرفع فى الخبر هو (المبتدأ) وهو مذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ حيث جاء فى كتابه:" المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام... فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه وأعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو أو يكون فى مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به، فأما الذى يبنى عليه شئ هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله، لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته. (١)

وجاء فى المقتضب:" فإن سميت رجلا (زيدُ الطويلُ) و (الطويل) خبر قلت: رأيت زيدُ الطويل، ومررت بزيدُ الطويل.. (٢)

وأما حيث كان خبرا فإنه وقع مرفوعاً بالمبتدأ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء(٣) واختار القول بأن المبتدأ هو عامل الرفع فى الخبر الأستاذ

---

(١) كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون ١٢٦/٢ - ١٢٧ الناشر / مكتبة الخانجى - القاهرة ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

(٢) يقصد المبرد بذلك على سبيل الحكاية

(٣) المقتضب لأبى العباس المبرد ١٢/٤ تحقيق عبد الخالق عضيمة ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٨هـ

أبو على الشلوبين قال فى شرح المقدمة الجزولية:" وقوله: وبه يرتفع المبتدأ والخبر، ليس هذا مذهب سيبويه،[١] إنما هو مذهبه أن الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر[٢] وهو الحق، لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة، وإنما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذى يطلب الخبر فتخيل من قال: الابتداء يرفعهما أن الابتداء هو الطالب لهما، وذلك إن قيل فى الابتداء إنما يقال فيه بالمجاز من حيث كان يطلب المبتدأ، والمبتدأ طالب للخبر. فتوهم قائل هذا القول أن الابتداء طالب للخبر، وكذلك هو إلا أنه بواسطة المبتدأ، فصارت الحقيقة إذن أن الابتداء إنما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذى يطلب الخبر، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ فإذا كان الأمر كذلك، وكانت حقيقة الأمر أن الطالب إنما يعمل فيما يطلبه، فينبغى أن يكون الابتداء يعمل فى المبتدأ،

---

(١) سيبويه: هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام النحو أخذ النحو عن: الخليل بن أحمد الفراهيدى، وعمل كتابه المنسوب إليه فى النحو (كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) -أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ٣٤٦/٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/دار الفكر ط/ الأولى ١٩٨٦م، غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ٦٠٢/١ ط / دار الكتب العلمية.

(٢) قال ابن جماعة فى شرح الكافية ص٧٩:" وهو مذهب سيبويه، لأن المبتدأ عنده عامل فى الخبر وهو الحق، لأن الفعل أقوى فى العمل من الابتداء، ولا يعمل فى مرفوعين. فالابتداء هو عامل ضعيف أولى إلا أن يعمل فى مرفوعين " ينظر شرح الكافية تأليف محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) تحقيق د./ محمد عبد النبى عبد المجيد ط/ دار البيان بمصر ط/ الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

والمبتدأ يعمل فى الخبر، وبهذا قال سيبويه. (١)

وكان الاعتراض على أن المبتدأ هو الرافع للخبر بأن المبتدأ قد يكون اسما جامداً نحو: زيد أخوك، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، وإذا كان المبتدأ ضميراً كان أبعد من العمل. جاء فى المتبع فى شرح اللمع " أن المبتدأ اسم جامد لا يصلح للعمل. وإذا كان المبتدأ مضمراً كان أبعد من العمل"(٢)

وقال ابن عصفور:" ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ هو الرافع للخبر وذلك باطل بدليلين: أحدهما: أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك: القائم أبوه ضاحك، ولو كان رافعا للخبر لأدى ذلك إلى أعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له فى كلامهم.

والآخر: أن المبتدأ قد يكون اسما جامداً نحو: زيد، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه، وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه لكنه عندى باطل لما ذكرت لك. (٣)

---

(١) شرح المقدمة الجزوليه الكبير للأستاذ أبى على الشلوبين ت ٦٥٤هـ تحقيق د/ زكى بن سهو العتيبى ٢/٧٤٢- ٧٤٣ ط/ مؤسسة الرسالة ط/الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٢) المتبع فى شرح اللمع للعكبرى تحقيق د/عبد الحميد حمد الزوى ١/٢٢٩ منشورات جامعة قاريونس -بنغازى ط/الأولى ١٩٩٤م

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د/صاحب أبو جناح ١/٣٥١ بدون طبعة

ولكن يرجح بعض النحاة أن الرافع للخبر هو المبتدأ لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة، وأن عمل المبتدأ بطريق الأصالة أما عمل غيره فبطريق الشبه بالفعل فلا مانع من تقديم الخبر على المبتدأ قال ابن مالك بعد ما أورد نص سيبويه:" وقوله هو الصحيح " لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة "(١) وجاء فى الهمع:" وضُعِّف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدى إلى اعمال واحد رفعين، ولا نظير له.

وأجيب بأن ذلك إنما يحذر إذا اتحدت الجهة، وهى هنا مختلفة، وبأنه قد يكون جامداً أو ضميرا، وهما لا يعملان.

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل، وعمل المبتدأ ليس له، بل بطريق الأصالة.(١)

والرأى الثانى: أن الرافع للخبر هو المبتدأ وأن الرافع للمبتدأ هو الخبر، فكل منهما رفع الآخر وهو مذهب الكوفيين.

قال أبو البركات الأنبارى:" ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو " زيدٌ أخوك، وعمرو غلامُك "... واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د./ عبد الرحمن السيد وزميله ١/ ٢٧٠ ط/هجر ط/الأولى ١٤١٠ - ١٩٩٠م

والخبر يرتفع بالمبتداء لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت " زيد أخوك " لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد لا ينفك عن الآخر، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد يرفع صاحبه، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى:" أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى"[٢] فنصب (اياما) بتدعوا، وجزم (تدعوا) بأياما، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا، وقال تعالى:" أينما تكونوا يدرككم الموت "[٣] (فأينما) منصوب بتكونوا و (تكونوا) مجزوم بأينما وقال تعالى:" فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ "[٤] إلى غير ذلك.[٥] وممن اختار هذا الرأى أبو حيان حيث قال:" وأقول الذى نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين وهو أنهما يرفع كل منهما

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى تحقيق أحمد شمس الدين ٣١١/١ منشورات /دار الكتب العلمية - بيروت ط/الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م

(٢) سورة الإسراء الآية (١١٠)

(٣) سورة النساء الآية (٧٨)

(٤) سورة البقرة الآية (١١٥)

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات عبد الرحمن الأنبارى ت ٥٧٧هـ ومعه الانتصاف من الأنصاف لمحيى الدين عبد الحميد ٤٤/١ - ٤٥

الآخر وهو اختيار ابن جبى. (١)(٢)

والاعتراض على هذا الرأى جاء كالآتى:

١-إن القول بأن المبتدأ والخبر كل واحد منهما رفع الآخر يؤدى إلى تقدم المعمول على العامل أو أن يكون كل واحد منهما متقدماً متأخراً فى آن واحد وذلك محال.

٢-إن القول بأن كل واحد منهما عامل فعليه لا يجوز أن يدخل عليهما عامل آخر وقد جاز دخول العامل فى نحو: (كان زيدُ أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك) فلو كان كل واحد منهما عاملا فى الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره.

جاء فى الإنصاف:" أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: " إنهما يترافعان، لأن كل واحد منهما لابد له من الآخر ولا ينفك عنه " قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

---

(١) وما نسب إلى ابن جنى يخالف ما فى خصائصه فقد صرح بأن الرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء معا حيث قال:" وبعد فليس فى الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده،إنما الرافع له(المبتدأ والابتداء)جميعا،فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو .المبتدأ وحده،فهذا لا ينتقض- .الخصائص٢/٣٨٥تحقيق محمد على النجار ط/دار الهدى،وينظر المتبع شرح اللمع ١/٢٢٩

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق د/ رجب عثمان وزميله م ٣/١٠٨٥ الناشر /الخانجى - القاهرة

أحدهما: أن ما ذكرتموه يؤدى إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدى إلى المحال محال.

والوجه الثانى: أن العامل فى الشئ ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره، لأن عاملا لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال:

" كان زيد أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك " بطل أن يكون أحدهما عاملاً فى الآخر.

وأما ما استشهدوا به من الايات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنا لا نسلم أن الفعل بعد أياً ما وإينما مجزوم بأياما وأينما، وإنما هو مجزوم بإنْ، وأياً ما وأينما نابا عن (إن) لفظاً، وإن لم يعملا شيئا.

والوجه الثانى: أنا نسلم أنها نابت عن (إن) لفظاً وعملا، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما فى صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما فى صاحبه، بخلاف ما هنا

والوجه الثالث: إنما عمل كل واحد منهما فى صاحبه لأنه عامل، فاستحق أن يعمل، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ و الخبر نحو (زيدٌ أخوك) اسمان باقيان على أصلهما فى الاسمية، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل، فبان الفرق بينهما.[1]

وفى شرح التسهيل:" وأما كون المبتدأ و الخبر مرفوعاً أحدهما

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٨/١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١

بالآخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضا، إذا لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منهما فى التقدم رتبة أصلية، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله فكان لا يمتنع: صاحبها فى الدار، كما لا يمتنع: فى داره زيد وامتناع الأول[١]، وجواز الثانى[٢] دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه. [٣]

وبعد أن أورد السيوطى الاعتراض على مذهب الكوفيين اختاره حيث قال: " وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلا منهما طالب الآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة[٤] وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله.

وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط، فإنها عاملة فى أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب نحو: "أياما تدعوا"

ولو سلم قلنا: كل منهما متقدم على صاحبه من وجه، متاخر عنه من وجه آخر، فلا دور لاختلاف الجهة.

---

(١) لعود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة، وهو الخبر

(٢) لعود الضمير على متاخر فى اللفظ متقدم فى الرتبة وهو المبتدأ.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١

(٤) فى شرح الكافية للرضى ٢٠٠/١ والعامل فى المبتدأ الثانى: تجريده عن العوامل لإسناده إلى شئ آخر وعلى ما اخترناه فى حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره، لأن كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ وخبره.

أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه لا، وفرعاً له وأما تقدم الخبر، فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه.

والغرض وإن كان متاخراً فى الوجود، فهو متقدم فى القصد. وهذا المذهب اختاره ابن جنى[١] وأبو حيان[٢] وهو المختار عندى[٣]

الرأى الثالث:

أن الرافع هو الابتداء: وهو وقوع الكلمة على أول أحوال استعمالها مخلصة من عامل لفظى يقتضى تغييرها عن حالها الأول[٤] فقد عمل الابتداء الرفع فى المبتدأ والخبر، وذهب إلى هذا الرأى بعض النحاة من البصريين قال أبو البركات الأنبارى:

"ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده"[٥]

" واحتجوا بان قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء

---

(١) ابن جنى: هو أبو الفتح عثمان بن جنى من مصنفاته الخصائص، وسر صناعة الإعراب، توفى سنة ٣٩٠هـ ينظر البداية النهاية لابن كثير ٣٣١/١١ ط /الخامسة ١٩٨٣م الناشر / مكتبة المعارف - بيروت، بغية الدعاة ١٣٢/١

(٢) أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن حيان الأندلسى من مؤلفاته النحوية (التذييل والتكميل فى شرح التسهيل) وملخصه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) توفى سنة ٧٤٥هـ - ينظر طبقات القراء لابن الجزرى ٢٨٥/٢، طبقات المفسرين للداوودى ٢٨٧/٢ ط /دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) همع الهوامع ٣١١/١ -٣١٢ وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق د/رجب عثمان محمد وزميله م١٠٨٥/٣الناشر/ الخانجى القاهرة

(٤) ينظر دراسات نحوية فى إعراب الفعل المضارع ص٢٩ بتصرف

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٤/١

هو التعرى من العوامل اللفظية، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هى إمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى أمارات ودلالات فالإمارة والدلالة تكون بعدم شئ كما تكون بوجود شئ،ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر،فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا. وإذا ثبت أنه عامل فى المبتدأ أوجب أن يعمل فى خبره قياسا على غيره من العوامل نحو (كان) وأخواتها و (إن) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها فإنها لما عملت فى المبتدأ عملت فى خبره فكذلك ها هنا"[١]

وممن أختار هذا الرأى الزمخشرى جاء فى شرح المفصل:" وأما العامل فى الخبر فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما) وإنما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل فى المبتدأ فوجب أن يكون عاملا فى الخبر لأنه يقتضيهما معاً ألا ترى أن كأن لما اقتضت مشبها ومشبها به كانت عاملة فى الجزءين كذلك ههنا هذا معنى قوله (لأنه معنى يتناولهما معا تناولا واحدا) يعنى الابتداء[٢].

وقال الرضى " قال المتأخرون كالزمخشرى[٣]

---

(١) الإنصاف ٤٦/١

(٢) شرح المفصل ٨٥/١

(٣) الزمخشرى: هو محمد بن عمر جار الله الزمخشرى من آثاره (المفصل فى النحو، والكشاف فى التفسير) ت ٥٣٨ - ينظر بغية الوعاة ٢٧٩/٢، العقد السمين فى تاريخ البلد الأمين للفاسى تحقيق فؤاد سيد ١٣٧/٧ ط / مؤسسة الرسالة - بيروت ط/ الثانية ١٩٨٦م..

والجزولى[١] هذا الابتداء هو العامل فى الخبر أيضا لطلبه لهما على السواء[٢]

وفى ارتشاف الضرب:"وذهب الأخفش[٣]، وابن السراج[٤] والرومانى[٥] إلى أنهما مرفوعان بالابتداء[٦]

وقد اختار هذا الرأى أبو البقاء العكبرى، حيث قال:" والصحيح أنه مرفوع بالابتداء لوجهين:

---

(١) الجزولى: هو عيسى بن عبد العزيز الجزولى النحوى من تأليفه: شرح أصول ابن السراج، مقدمة فى النحو مشهورة بقانون الجزولى ت ٦٠٧هـ - ينظر هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى ٨٠٧/١ ط/دار الكتب العلمية - بيروت طبعة مصورة عن نسخة استانبول، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف محمد الطنطاوى، ص١٨٠ ط/ وادى الملوك-بمصر ط/ الرابعة ١٩٥٤م

(٢) شرح الكافيه للرضى ٢٠٠/١

(٣) الأخفش: هو أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعى من آثاره (معانى القرآن، وكتاب الأوسط فى النحو) توفى سنة ٢١١هـ - ينظر طبقات الزبيدى ص٧٢، وإنباه الرواة ٣٦/٢

(٤) ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن السرى السراج من مصنفاته (الأصول الكبير، جمل الأصول) توفى سنة ٣١٦ هـ - ينظر طبقات الزبيدى ص١١٢، الفهرست لابن النديم ص٩٢ ط/دار المعرفة- بيروت.

(٥) الرمانى: هو أبو الحسن على بن عيسى الرمانى ويعرف بالاخشيدى، أديب نحوى، لغوى أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج توفى سنة ٣٨٤هـ من آثاره (المبتدأ فى النحو - معانى الحروف، الاشتقاق) - ينظر إنباه الرواة ٢٩٤/٢، شذرات الذهب ١٠٩/٣

(٦) ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، همع الهوامع ٣١١/١

أحدهما: أن الابتداء رفع المبتدأ، فيجب أن يرفع الخبر، لأنه مقتض لها فهو كالفعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول، وككان وأخواتها تعمل فى الاسم والخبر.

والثانى: أن المبتدأ اسم جامد لا يصلح للعمل. وإذا كان المبتدأ مضمراً كان أبعد من العمل. (١)

والاعتراض على هذا الرأى كان كالأتى:

١-أن القول بأنَّ الابتداء رافع للخبر يؤدى إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر أى من غير أن يكون الخبر تابعاً للمبتدأ وذلك لا نظير له، وما كان له نظير أولى مما لا نظير له فى كلام العرب.

٢-أن الابتداء معنى من المعانى فإذا دخل عليه معنى آخر كالتمنى أو التشبيه كان أقوى منه وهذا الأقوى لا يعمل إلا فى شئ واحد فكان الابتداء الذى هو أضعف أحق بألا يعمل إلا فى شئ واحد

٣-أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ والمبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه فلو كان الابتداء عاملا فى الخبر للزم من جواز تقديم الخبر على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوى الأقوى وهو الفعل ممتنع فكان الامتناع أولى مع العامل المعنوى الأضعف وهو الابتداء.

---

(١) المتبع فى شرح اللمع ٢٢٩/١

جاء فى شرح جمل الزجاجى:" فمنهم من ذهب إلى أنه مرفوع بالابتداء الذى ارتفع به المبتدأ وهذا باطل.. قد يؤدى إلى إعمال عامل واحد وهو الابتداء فى معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وهما المبتدأ والخبر وذلك لا نظير له". (١)

وفى شرح التسهيل:" فأشهر الأقوال المخالفة لقوله (٢) أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معاً وهذا لا يصح لأربعة أوجه: أحدهما:أن الأفعال أقوى العوامل،وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون اتباع.

والثانى: أن المعنى الذى ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا فى شئ واحد وهو الحال، فالابتداء الذى هو أضعف أحق بألا يعمل إلا فى شئ واحد

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ، لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملا فى الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوى الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف ؟

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٥٧/١

(٢) أى قول سيبويه بان المبتدأ رافع للخبر

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذى تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط للاسم الذى تضمنه كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ"(١)

وفى الهمع:" وقيل: العامل فى الخبر هو الابتداء.... ورد بان أقوى العوامل، وهو الفعل، لا يعمل رفعين، فالمعنوى أولى" (٢)

الرأى الرابع: أن الرافع للخبر هو الابتداء ولكن بواسطة المبتدأ وحجته أن الابتداء ضعيف فقوى بالمبتدأ كما قوى حرف الشرط بفعل الشرط عملا جميعاً فى الجواب جاء فى المقتصد "فإن الحقيقة تعود إلى أن التعرى من العوامل يعمل فى المبتدأ والخبر إلا أنه يعمل فى الخبر بواسطة المبتدأ وبعد أن يعمل فيه (٣)، وممن اختار هذا الرأى أبو البركات الأنبارى حيث قال: " وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان فى الخبر فقالوا: لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير فى العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٠ - ٢٧١

(٢) همع الهوامع للسيوطى ١/٣١١

(٣) المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى تحقيق د/كاظم بحر المرجان ١/٢٥٦منشورات وزارة الثقافة دار الرشيد للنشر١٩٨٢-الجمهورية العراقية.

له. والتحقيق فيه عندى أن يقال: إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك ها هنا، الابتداء وحده هو العامل فى الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه، لأنه اسم، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل(١)

واختاره ابن يعيش قال فى شرح المفصل:" والذى أراه أن العامل فى الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً فى المبتدأ إلا أن عمله فى المبتدأ بلا واسطة وعمله فى الخبر بواسطة المبتدأ يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل إلا أنه كالشرط فى عمله كما لو وضعت ماء فى قدرة ووضعتها على النار، فإن النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا"(٢)

وذكر فى همع الهوامع "وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا. وعلى هذا، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ؟

قولان: ونظير الثانى تقوى الفعل بواو المصاحبة فى المفعول معه وبالا

---

(١) الإنصاف ١/٤٦- ٤٧، وفى أسرار العربية ص٧٥ " والذى أختاره أن العامل فى الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ" تحقيق محمد بهجة البيطار ط/المجمع العلمى العربى.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/٨٥

فى المستثنى، وتقوى المضاف بمعنى: اللام أو من"[١]

وجاء الاعتراض على هذا الرأى كالآتى:

١-القول بأن الابتداء والمبتدأ عاملان فى الخبر يؤدى إلى إعمال عاملين فى معمول واحد.

٢-القول بأن الابتداء عامل معنوى مقوى بالمبتدأ وهو عامل لفظى لا نظير له، والمعروف كون العامل لفظا متقويا بلفظ كتقوى الفعل بواو المصاحبة، أما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريبا بخلاف العكس فإنه بعيد لا نظير له.

قال ابن عصفور:" ومنهم من ذهب إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذلك أيضا فاسد، لأنه أيضا يؤدى إلى منع تقديم الخبر، لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظا متصرفا، ولا يرد على هذا المذهب بأنه يؤدى إلى إعمال عاملين فى معمول واحد لأنه لا يجعل للابتداء عملا على انفراد والمبتدأ كذلك بل يكونان إذا اجتمعا العاملين فى الخبر ويتنزلان عنده منزلة الشئ الواحد "[٢] وقال ابن مالك فى شرح التسهيل:" وأمثل من قول من قال: الابتداء رفع المبتدأ والخبر معا قول أبى العباس[٣]

---

(١) همع الهوامع ٣١١/١

(٢) شرح جمل الزجاجى ٣٥٧/١

(٣) قول أبى العباس ينظر المقتضب ١٢٦/٤ "الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"

" الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ " وهو أيضا مردود، لأنه قول يقتضى كون العامل معنى متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ، كتقوى الفعل بواو المصاحبة.

أو كون العامل لفظا متقويا بمعنى، كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من: فالقول بان الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب رده. وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها فى الجواب بواسطة فعل الشرط، وليس كما زعم، لأن أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوى أحدهما بالاخر لم يكن بدعاً، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريبا، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيد ولا نظير له"[١]

الرأى الخامس: أن الرافع للخبر هو التجرد من العوامل اللفظية

جاء فى شرح اللمع للضرير:" وقيل الابتداء عمل فى المبتدأ وعمل المبتدأ فى الخبر لما تجرد المبتدأ من عامل ظاهر رفع، فكذلك الخبر لما لم يكن قبله عامل كان تجريده العامل "[٢] ومن الذين اختاروا هذا الرأى الزمخشرى جاء فى شرح المفصل:" وقوله (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحدا) إشارة إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية" وذهب

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٧١

(٢) شرح اللمع فى النحو تأليف القاسم بن محمد بن مياثر الواسطى الضرير تحقيق د. رجب عثمان محمد وزميله ص٣٤ الناشر / مكتبة الخانجى - القاهرة ط/ الأولى ١٤٢٠-٢٠٠٠م

البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية، وقال الآخرون هو التعرى وإسناد الخبر إليه، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب[١] واختار هذا الرأى أيضا ابن عصفور فقال:" ومنهم من ذهب إلى أن الرافع له تعريه من العوامل اللفظية، وهو الصحيح عندى"[٢]، وقد برهن على صحة ما ذهب إليه عند حديثه عن رافع المبتدأ حيث ذكر " لأن التعرى ثبت له الرفع بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون: واحد واثنان وثلاثة وأربعة إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف، فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت: واحد اثنان ثلاثه أربعه وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه، إذن قد ثبت أن التعرى رافع[٣]

وما زعم ابن كيسان[٤] من أن هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١

(٢) شرح جمل الزجاجى ٣٥٧/١

(٣) جاء فى دراسات نحوية فى إعراب الفعل المضارع للإسناد الدكتور عبد النعيم على محمد ص٤٦ "إن رافع المبتدأ هو استعماله على أول أحوال استعماله معرى عن عامل لفظى يؤثر فيه، وكذلك رافع الفعل المضارع هو استعماله على أول أحوال استعماله مخلصا عن عامل لفظى يقتضى تغييره فهذا العامل المعنوى هو الرافع لكل منهما " ط /دار الطباعة المحمدية ط الأولى ١٩٨٨م

(٤) ابن كيسان: هو محمد بن أحمد بن كيسان من مصنفاته (المهذب فى النحو)،(المقصود والممدود) ت ٢٩٩هـ - ينظر معجم الأدباء ١٣٧/١٧، نشأة النحو ص١٣٩

أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدرت أن التعرية عن عامل نصب أو خفض، لأن التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذى قدرت التعرية عنه يعمل نصبا أو خفضا، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع، وإن قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء، وإنما ينبغى أن يكون الشئ موجودا أقوى منه معدوماً، هذا باطل لأنا لا نعنى بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له، وإنما كان يلزم ما ذكرنا لو قدرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف. (١)

وقد اعترض ابن مالك على هذا الرأى بقوله إن التجرد لا يكون رافعا للمبتدأ والخبر وإنما هو شرط فى صحة عمل الابتداء فى المبتدأ وأن المبتدأ قد تجرد لإسناد الخبر إليه وأن الخبر قد تجرد ليسند إلى المبتدأ وهناك فرق بين التجردين وهذا الرأى قد يجعل تجردها واحدا، وإن إطلاق التجرد يلزم منه جحود المبتدأ فى نحو: (ما فيها من أحد) مما جُر بحرف جر زائد حيث ذكر: وقول من يقول: إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضا بما رُدّ به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة زائدة من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنه جعل التجرد عاملا، وإنما هو شرط فى صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين.

والثانى: أنه جعل تجردهما واحدا، وليس كذلك فإن تجرد المبتدأ تجرد

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٣٥٦

الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بون، فكيف يتحدان ؟

الثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرا ما جر منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد و:

هل أخو عيش لذيذٍ بدائمٍ[١][٢]

والذى يرجح من هذه الآراء هو الرأى الأول وهو مذهب سيبويه بأن الرافع للخبر هو المبتدأ لسلامته من كثرة الاعتراضات الموجهة إلى غيره، وإن اعترض عليه بالقول بأن المبتدأ عين الخبر فى المعنى فيلزم رفع الشئ نفسه فيرد عليه بأن الخبر عين المبتدأ فى المعنى فقط أما فى اللفظ فهما مختلفان، وإن اعترض عليه أيضا بأنَّ المبتدأ قد يرفع الفاعل فى نحو: القائم أبوه ضاحك، فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له فيجاب عن هذا بأن جهة طلبه للفاعل

---

(١) عجز بيت للفرزدق من بحر الطويل وصدره:

يقول إذا أقلولى عليها وأقردت *** ألا

ويروى العجز *** ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

وأقلولى: أى ارتفع، وأقردت: سكنت

والشاهد فيه (بدائم) حيث دخلت الباء الزائدة فى خبر المبتدأ بعد هل، وهى بمعنى النفى، والمبتدأ قوله: أخو عيشى والتقدير: ما أخو عيشى لذيذ بدائم، ورد ذكره فى أوضح المسالك لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ٢٩٩/١ ط / المكتبة العصرية - بيروت ١٩٩٢م، التصريح ٢٠٢/١، خزانة الأدب ١٣٣/١

(٢) شرح التسهيل ٢٧٢/١

هنا مخالفة لجهة طلبه للخبر، لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به له[١] وأن الرافع لأبوه من قولهم: القائم أبوه ضاحك ليس المبتدأ وإنما هو صلته لأن المبتدأ هو (أل) الموصولة ولكن ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وأيضا لا عبرة بالاعتراض على رفع المبتدأ للخبر ومجئ المبتدأ اسما جامداً فى نحو: زيد منطلق، والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه، والمبتدأ ولو كان جامداً يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن هذا بان ما ذكر إنما هو العامل المحمول على الفعل (أى: فى الاسماء العاملة عمل الأفعال) والمبتدأ ليس عمله فى الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة، وأن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبراً أو ما يسد مسده[٢]

ثانيا: الخبر :

نسب إلى الكوفيين القول بأن الخبر عامل فى المبتدأ الرفع كما عمل المبتدأ فيه واختار هذا الرأى جماعة من النحويين

قال الأنبارى: " ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك "[٣]

وقد سبق بيان حجة الكوفيين فى هذا الرأى وهى قولهم:

" **وإنما قلنا ذلك لأنا** وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، **والخبر لابد له من**

---

(١) ينظر شرح الأشمونى ١٩٤/١، التصريح ١٥٩/١ بتصرف

(٢) ينظر شرح الأشمونى١٩٤/١، حاشية يس على التصريح ١٥٩/١س بتصرف

(٣) الانصاف ٤٤/١

مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشئ أن يكون عاملا ومعمولاً فى حال واحدة[١]

وهذه بعض الاعتراضات التى وجهت إلى عمل الخبر الرفع فى المبتدأ:

١-إن القول بأنَّ الخبر يرفع المبتدأ يترتب عليه أن رتبة الخبر تكون قبل المبتدأ، فمن المعروف أن رتبة العامل قبل المعمول كما أن رتبة الفاعل بعد الفعل وقولهم هذا فيه تناقض.

جاء فى حاشية يس على التصريح:" قال بعضهم ورد على الكوفيين فى زعمهم أنهما ترافعا بأن حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه، وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدماً متأخراً. [٢] .

٢-قولهم برفع الخبر للمبتدأ يلزمهم أن المبتدأ لا يتغير إذا دخلت عليه العوامل اللفظية مثل: إنَّ وظننت

جاء فى يس:"قالوا ويلزمهم أن لا ينصب المبتدأ إذا دخلت عليه إن "[٣]

٣-إن قولهم إن الخبر رفع المبتدأ فى نحو: زيد قائم أبوه، يترتب عليه رفع العامل الواحد معمولين من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر فقائم رفع زيد على قول الكوفيين وهو رافع للاسم الظاهر بعده على

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١

(٢) حاشية يس على التصريح ١٥٩/١

(٣) المرجع السابق ١٥٩/١

أنه فاعل لاسم الفاعل. جاء فى شرح جمل الزجاجى:" ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر وذلك فاسد أيضا، لأن الخبر قد يرفع الفاعل نحو: زيد قائم أبوه، على أن يجعل الأب فاعلا لقائم، ولو جعلناه مع ذلك عاملا فى المبتدأ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له فى كلامهم "[١]

٤-يترتب على قول الكوفيين أن يخلو أقائم من نحو (أقائم الزيدان) من الضمير لأنه قد رفع اسماً ظاهراً سد مسد الخبر ومن المعروف أن هناك مبتدأ ليس له خبر نحو: أقائم الزيدان فقائم مبتدأ مرفوع وقد اعتمد على الاستفهام، والزيدان فاعل سد مسد الخبر، ولا يجوز على قولهم، إن الذى رفع قائم هو (الزيدان) لأنه ليس بخبر لأنه فاعل ومن المعروف أن الفاعل لا يعمل فى عامله وهو الفعل.

٥-ويترتب على قول الكوفيين إن الخبر عامل فى المبتدأ الرفع أن الخبر لو كان فعلا فى نحو (زيد يقوم) يكون المبتدأ على تلك الحالة فاعلاً، والفاعل لا يكون قبل الفعل وعليه يكون الفعل عاملا فى اسمين الرفع أحدهما المبتدأ وهو (زيد) وثانيهما الضمير المستتر فى الفعل وهو لا نظير له[٢]

ويتبين من خلال هذه الاعتراضات ضعف قول الكوفيين بأن الخبر عامل الرفع فى المبتدأ، ومن ثم يترتب على قولهم أن يرتفع المبتدأ بلا رافع فى نحو: أقائم الزيدان ؟ لأن الفاعل لا يعمل فى عامله.

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٣٥٦/١

(٢) ينظر حاشية يس على التصريح ١٥٩/١ بتصرف

ثالثا: الضمير:

نسب إلى الكوفيين القول بأن الضمير عامل الرفع فى المبتدأ، وهنا الضمير عائد من الخبر إلى المبتدأ فى نحو: زيد ضربته، فالذى رفع (زيد) هو الضمير فى (ضربته) وقد سبق أن الكوفيين يقولون إن الخبر عامل الرفع فى المبتدأ إذا كان الخبر اسما نحو (زيد أخوك) أو (زيد منطلق) أما إذا كان الخبر فعلا فإن المبتدأ يرفعه الضمير الذى فى الفعل قال أبو حيان فى الارتشاف: وذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما رفع الآخر كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك[١] وقيده غيره، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر، فإن لم يكن ثم ذكر ترافعا أى رفع كل منهما الآخر قال وهذا مذهب الكوفيين.[٢]

وقال السيوطى:" وللكوفيين قول آخر: إن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر نحو: زيد ضربته، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير. فإذا لم يكن ثم ذكر نحو: القائم زيد ترافعا[٣]

من خلال نصى أبى حيان والسيوطى يتضح أن للكوفيين رأيين فى رافع المبتدأ كل واحد منهما بحسب نوع الخبر لو كان الخبر اسما ارتفع المبتدأ به نحو: زيد أخوك ولو كان الخبر فعلا ارتفع المبتدأ بالضمير العائد عليه مع إطلاق لفظ الضمير فيشمل الضمير المرفوع أو المنصوب أو المجرور، فالكوفيون ينسبون العمل إلى الضمير ولكن

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/٢٧٢

(٢) ارتشاف الضرب لأبى حيان م٣ /١٠٨٥

(٣) همع الهوامع ١/٣١٢

رأيهم يعترض عليه بالآتى:

١-أن المضمر فرع المظهر وقد ثبت أن الخبر لو كان اسما مظهرا فى نحو:(هذا زيد) لا يعمل لأنه اسم جامد وإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى

٢-أن هذا الضمير العائد قد يكون فى صلة الموصول فى نحو: (هند التى قابلتها) ولو عمل هذا الضمير فى المبتدأ لأدى إلى عمل ما فى الصلة قبل الموصول وذلك لا يجيزه أحد من النحاة، لأن الصلة من تمام الموصول.

٣-أن الضمير العائد لو تحتم له رفع الاسم السابق فى قولهم (زيد ضربته) ما جاز أن يعمل فه المحذوف فينصبه ونقول له: زيدا ضربته منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور وتقديره ضربت زيدا ضربته.

وبهذا يكون القول بنسبة العمل إلى الضمير فى المبتدأ الرفع ضعيفا لا دليل عليه ولم يقل أحد من النحاة إن الضمائر تعمل رفعا أو نصبا أو جرا فكيف نسب إلى الضمير الرفع وهو أقوى الحركات[١]

---

(١) ينظر الخصائص١/١٤٤تحقيق عبد الحميد هنداوى نشر دار الكتب العلمية بتصرف

المبحث الثانى

عامل النصب

أولا: الفاعل:

نسب عمل النصب إلى الفاعل ذكره بعض الكوفيين وهو: هشام بن معاوية[١] وقال الفراء[١] الناصب للمفعول هو الفعل مع الفاعل وهو رأى الكوفيين فى أن الناصب للمفعول هما الفعل مع الفاعل وبإسناد أحدهما إلى الآخر صار المفعول فضله فاستحق النصب ولكن رأى البصريون أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده.ولكل حجته التى استند إليها، فحجة الكوفيين فى أن الناصب هو الفعل مع الفاعل جاءت كالآتي:

١-أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولذلك يسكن للفاعل لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو: ضربت، لئلا يتوالى أربع حركات فى كلمة واحدة، فلذلك عمل الفعل والفاعل فى المفعول به كما عمل المبتدأ والابتداء فى الخبر على رأى البصريين، وكما عمل الشرط والفعل فى جواب الشرط

٢-أن المفعول به منزلته دائما بعد الفعل والفاعل لفظا أو تقديرا فوجب أن يعملا فيه والدليل على ذلك الأمثلة الخمسة يقع بعدها فى نحو الطالبان يكتبان الدرس.

---

(١) هشام بن معاوية: هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوى الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسائى توفى سنة تسع ومائتين من آثاره النحوية (القياس، الحدود) ينظر بغية الوعاة ٣٢٨/٢، هدية العارفين ٥٠٩/٢

٣-الدليل على أن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لا الفعل وحده الفصل بينهما بالفاعل إذ لو كان الناصب للمفعول الفعل وحده لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه، فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل[٢]

وأما حجة من قال إن العامل فى المفعول الفاعل وحده: أن المفعول يرتفع إذا لم يذكر الفاعل نحو: ضرب زيد ، وأن نصب المفعول يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية.

وحجة البصريين على أن الفعل وحده هو العامل للنصب فى المفعول به: أن أصل العمل للأفعال أما الفاعل فلا تأثير له فى العمل، لأنه اسم والأصل فى الأسماء أن لا تعمل.

وكلا الرأيين عليه اعتراض من النحاة فقد جاء الاعتراض على رأى الكوفيين ما ذكره أبو البركات الأنبارى، حيث قال:" وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل، لأنه لا يكون إلا بعدهما - إلى آخر ما قرروا قلنا: هذا لا يدل على أنها العاملان فيه، لما بينا أن الفاعل اسم، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل، والكلام عليه كالكلام على من ذهب من البصريين إلى أن الابتداء

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٥٧/١ بتصرف، همع الهوامع ٥/٢

(٢) ينظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٧٨/١ - ٨٠ بتصرف، شرح جمل الزجاجى ١٦٦/١، التصريح ٣٠٩/١

والمبتدأ يعملان فى الخبر لهذا المعنى... وأما قولهم "لو كان الفعل هو العامل فى المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه قلنا: هذا لا يبطل بإن، فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال: (إن فى الدار لزيدا) و(إن عندك لعمرا) قال الله سبحانه " إن فى ذلك لآية "[١] وقال تعالى:" إن لدينا أنكالا "[٢] فنصب الاسم بإن، وإن لم تله فكذلك ها هنا، وإذا لم يلزم ذلك فى الحرف وهو أضعف من الفعل، لأنه فرع عليه فى العمل - فلأن لا يلزم ذلك فى الفعل وهو أقوى كان ذلك عن طريق الأولى، على أنا نقول: إن الفعل قد ولى المفعول، لأن الفعل لما كان أقوى من حرف المعانى صار يعمل عملين فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول "[٣]

وقال ابن عصفور:" اختلفوا فى الناصب للمفعول فمنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو: ضرب زيد

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤٨ " إن فى ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين

(٢) سورة المزمل من الآية (١٢)

(٣) الإنصاف ١/٨٠ - ٨١

وذلك فاسد فإنه لو كان منصوبا به لم يجز تقديمه عليه لأن الأسماء الجوامد إذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها نحو: عندى عشرون رجلا، لا يجوز أن تقول: عندى رجلا عشرون، فكان ينبغى إذن أن لا يجوز: ضرب عمراً زيدُ، ووجود ذلك فى كلامهم دليل على فساد هذا المذهب. ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل، وذلك فاسد، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكما واحدا فى جميع المواضع، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه. وأيضا فإنه يؤدى إلى إعمال عاملين فى معمول واحد. (١). وقال الشيخ خالد الأزهرى:" وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل، وقال الفراء كلاهما... ولكل حجة فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال، وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما، والدوران يفيد العلية، وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. (٢) ومجمل الاعتراضات على القول بأن الناصب للمفعول الفاعل وحده أو الفعل مع الفاعل كالأتى:

أولا: الاعتراضات على أن الفاعل هو الناصب للمفعول:

١-أن هذا الرأى يستلزم منه ألا يتقدم المفعول به على الفاعل كسائر الأسماء الجوامد إذا نصبت نحو: عندى عشرون رجلا فلا يقال: عندى

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١٦٦/١

(٢) التصريح على التوضيح ٣٠٩/١.

رجلا عشرون، فكان ينبغى إلا يتقدم المفعول به على الفاعل فى نحو: ضرب عمراً زيدُ، وهذا جائز فى كلام العرب وعليه يجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل. (١)

٢-وإذا كان الأصل فى الأسماء ألا تعمل ومن المعلوم أن الفاعل اسم والمفعول اسم فإذا تساويا فى الاسمية فلا يعمل أحدهما فى الآخر (٢)

٣-فى نحو قوله تعالى:"أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ"(٣) لا فاعل فيه هنا فعلى قولهم:ما ناصب المفعول به(يتيما) هنا؟

٤-إن الفاعل يكون ضمير مستتراً أو بارزاً والضمير لا يعمل فهو من نصب المفعول به أبعد، جاء فى الخصائص:" فلو كانت التاء فى ضربتك هى العاملة فى الكاف لفسد ذلك، من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل، وغيره من النواصب مشبه فى ذلك بالفعل، والضمير بالإجماع أبعد شئ عن الفعل، من حيث كان الفعل موغلا فى التنكير، والاسم المضمر متناه فى التعريف، بل إذا لم يعمل الضمير فى الظرف ولا فى الحال. وهما مما تعمل فيه المعانى - كان الضمير من نصب المفعول به أبعد،... وأيضا فإنك تقول: زيدُ ضرب عمراً، والفاعل مضمر فى نفسك، لا موجود فى لفظك، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظاً به، كان ألا

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجى ١٦٦/١، حاشية يس على التصريح ٣٠٩/١

(٢) ينظر الإنصاف ٨١/١

(٣) سورة البلد الآية (١٤)

يعمل غير ملفوظ به أحرى وأجدر. [١]

ثانيا: الاعتراض على أن الفعل والفاعل هما الناصبان للمفعول وجاء هذا الاعتراض كالأتى:

١-فما ناصب المفعول به عند نيابة غيره عن الفاعل فى قوله تعالى:" ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون "[٢] وليس فى الكلام فاعل ينسب إليه العمل فقد رد البصريون قول هشام وجميع الكوفيين بجواز نيابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل مطلقا كقراءة أبى جعفر[٣] بنصب (قوما) ونيابة الجار والمجرور (بما) عن الفاعل ومذهب سيبويه ومن تابعه يتعين إنابة المفعول به عند وجوده فى اللفظ[٤]

٢-رد البصريون قول الفراء والكوفيين بأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد لا يجوز الفصل بينهما، والمعمول لا يتوسط العامل بقوله تعالى:" جاء آل فرعون النذر "[٥] فقد فصل المعمول وهو قوله تعالى (آل

---

(١) الخصائص لابن جنى تحقيق د./ عبد الحميد هنداوى ١٤٤/١ منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط /الأولى ١٤٢١ – ٢٠٠١م

(٢) سورة الجاثية الآية (١٤)

(٣) قرأ أبو جعفر بضم الياء على البناء للمفعول والنائب هو الجار والمجرور أو المصدر المفهوم من الفعل – ينظر اتحاف فضلاء البشر ٤٦٦/٢، الكوكب الدرى فى شرح طيبة ابن الجزرى تأليف محمد الصادق قمحاوى ص٥٥٠ الناشر /مكتبة الكليات الأزهرية ط / الأولى.

(٤) ينظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٦٧/٢ط/البابى الحلبى بتصرف، حاشية يس على التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٣٠٩/١ط/دار إحياء الكتب العربية.

(٥) سورة القمر الآية (٤١)

فرعون) بين الفعل (جاء)، وفاعله (النذر) وهذا مخالف لقول الفراء إن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر[١]

من خلال هذه الاعتراضات يتبين ضعف القول بأن الناصب للمفعول الفاعل وحده، أو الفعل مع الفاعل، وذلك لتوجيه الضعف إلى عمل الأسماء الجامدة أو الضمائر، المستتر منها نحو: زيد ضرب عمراً أو البارز منها فى نحو: ضربى زيداً قائما، وأن الضمير أبعد ما يكون عن العمل، ولا يجوز الأخذ بالرأى القائل بأن الناصب للمفعول الفاعل وحده، ووجه الضعف أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد فى العمل فلا يجوز الفصل بينهما وقد رد بقوله تعالى: " ولقد جاء آل فرعون النذر" بالفصل بينهما بالمعمول، والرأى الأرجح ما ذهب إليه البصريون من أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده لأصالة الفعل فى العمل. والله أعلم.

---

(١) ينظر التصريح ٣٠٩/١، حاشية يس على التصريح ٣٠٩/١ بتصرف

ثانيا: المستثنى منه

نسب ابن الحاجب عمل النصب فى المستثنى إلى المستثنى منه سواء أكان الاستثناء متصلا نحو (جاء القوم إلا زيدا) أم منقطعا نحو جاء القوم إلا حماراً وهذا العمل بواسطة (إلا) ذكر ذلك الرضى فى شرح الكافية حيث قال: وقال المصنف فى شرح المفصل[1] العامل فيه: المستثنى منه بواسطة (إلا) قال، لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو: (القوم إلا زيداً إخوتُك)، وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين. ولهم أن يقولوا: إن فى (إخوتك) معنى الفعل، وإن كان من إخوة النسب، أى: ينتسبون إليك بالأخوة وكذا فى أمثاله، فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بـ (إلا) ولا يلزم مثله فى المفعول معه، فإنه لا يتقدم على عامله، وإن كان فعلا صريحا، لأن أصل الواو للعطف فروعى ذلك الأصل. ولو لم يكن فى الجملة أيضا معنى الفعل، لجاز أن ينتصب المستثنى إذ الجملة ليست بأنقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله، من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز، ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء وإلى مثله يشير كلام سيبويه فى مواضع[2] فنقول: عمل فيه ما قبله كعمل (العشرين) فى الدرهم. هذا كله فى المستثنى المتصل. وأما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا، ينتصب بما قبل (إلا) من الكلام كما انتصب المتصل به، وذلك

---

(١) لابن الحاجب شرح على المفصل للزمخشري سماه الإيضاح

(٢) كتاب سيبويه ٢/٣١٠

قوله فى الكتاب[١]:" فحمل على معنى (لكن) وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدراهم "والمتأخرون لما رأوها بمعنى (لكن) قالوا: إنها الناصبة بنفسها نصب (لكن) للأسماء وخبرها محذوف نحو قولك:(جاءنى القوم إلا حمارا) أى: لكن حمارا لم يجئ "[٢]

يتضح من خلال نص شرح الكافية للرضى أن ابن الحاجب جعل النصب للمستثنى منه بواسطة (إلا) فى الاستثناء المتصل وهو بذلك مخالف لمذهب البصريين ويستند إلى بعض الاساليب التى جاءت للاستثناء وليس فيها فعل نحو: (القوم إخوتك إلا زيداً) فليس هنا فعل ينسب إليه العمل فمن الأحرى أن ينسب إلى المستثنى منه بواسطة (إلا) ويستند أيضا إلى قول إمام النحاة سيبويه وأستاذه الخليل -رحمهما الله- أن المستثنى يعمل فيه ما قبله من الكلام ولم يكن فعلا ولا مشبها للفعل فى العمل، جاء فى كتاب سيبويه " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مخرج مما أدخلت فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم حين قلت: له عشرون درهما وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك أتانى القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها. وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣١٩/٢

(٢) شرح الكافية للرضى ١١٦/٢

أنك لو قلت: أتانى إلا أبوك كان محالاً. وإنما جاز ما أتانى القوم إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول: ما أتانى إلا أبوك فالمبدل إنما يجئ أبداً كأنه لم يذكر قبله شئ لأنك تخلى له الفعل وتجعله مكان الأول. فإذا قلت: ما أتانى القوم إلا أبوك، فكأنك قلت: ما أتانى إلا أبوك[١]

وقد اختلف النحاة في ناصب المستثنى فى الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع إلى عدة أقوال وقد وجه إلى جميعها النقد جاء فى شرح الجمل للزجاجى:" واختلف النحويون فى الناصب للاسم المستثنى بإلا.. فمنهم من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد إلا انتصب بما فى إلا من معنى الفعل[٢] وهذا المذهب خطأ، لأن الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً. وأيضا فإنه يبطل بغير وما فى معناها من الأسماء، ألا ترى أنه منصوب وليس قبله إلا فإذا ثبت أن الناصب فى (غير) ليس هو (إلا) فكذلك الاسم المنصوب بعد إلا منصوب بما انتصبت به (غير)، فإن قلت: إنما انتصب بما فى (إلا) من معنى الفعل، فذلك فاسد، لأن المعانى لا تعمل إلا فى الظروف والمجرورات والأحوال وهو مذهب المازنى[٣]. ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل بواسطة إلا، وانتصب (غير) وما فى معناه بالفعل من غير واسطة وهو مذهب أبى

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٠ - ٣٣١

(٢) وهو مذهب البصريين ينظر المقتضب٤/٣٩٠،الخصائص٢/٢٧٦ط/دار الهدى- بيروت،الإنصاف فى مسائل الخلاف١/٢٦٢،شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٦

(٣) المازنى: هو بكر بن محمد من بنى مازن الإمام أبو عثمان المازنى من مصنفاته النحوية (علل النحو، تفسير كتاب سيبويه) توفى سنة ٢٤٩هـ - ينظر أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى تحقيق د./محمد إبراهيم البنا ص٨٥ ط/دار الاعتصام، معجم الأدباء ٧/١٠٧

سعيد[١] وابن الباذش[٢] وشبهه ابن الباذش فى ذلك بالظروف فكما أن الفعل يصل إلى الظرف بحرف الجر فكذلك ما بعد إلا بمنزلته، فلا يصل الفعل إليه إلا بواسطتها و(غير) لأنها مشبهة بالظرف المبهم، فكما أن الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك غير وما فى معناها. وهذا المذهب أيضا خطأ، لأنه قد تنصب هذه الأسماء، وإن لم يتقدمها فعل نحو قولك: القوم إخوتك إلا زيداً. ومنهم من ذهب إلى أنه منتصب لمخالفته للأول، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، أن ما بعد إلا منفى عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام، وهو مذهب الكسائى[٣]

وهذا باطل، لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه فى قولك: قام زيدُ لا عمروُ، لأن ما بعد لا مخالف لما قبلها، ولوجب النصب فى مثل: ما قام زيد لكن عمرو، لأن ما بعد لكن مخالف لما قبلها وأمثال ذلك كثيرة[٤] وذكر أيضا " ومنهم من ذهب إلى أن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت نون إن وأدغمت فى لا، وجعلت كالكلمة الواحدة، وإذا نصبت ما

---

(١) أبو سعيد: هو الحسن بن عبد الله بن المزربان أبو سعيد السيرافى من آثاره (شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين) توفى سنة ٣٦٨ هـ - ينظر طبقات الزبيدى ص١١٩ إنباه الرواة ٣٤٨/١

(٢) ابن الباذش: هو أبو الحسن على بن أحمد بن محمد الباذش الأنصارى المعروف بابن الباذش نحوى من تصانيفه (شرح الجمل للزجاجى،شرح كتاب سيبويه)توفى سنة٦٢٨هـ-ينظر هدية العارفين ٦٩٦/١،نشأة النحو ص١٧٨

(٣) الكسائى: هو على بن حمزة أبو الحسن المعروف بالكسائى من آثاره (معانى القرآن، مختصر النحو) توفى سنة ١٧٩ هـ - ينظر إنباه الرواة ٢٥٦/٢، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٩٥/٣

(٤) شرح جمل الزجاجى ٢٥٢/٢ - ٢٥٣

بعدها غلبت حكم إن و الخبر محذوف، و إذا رفعت غلبت حكم لا،فعطفت و هو مذهب الفراء،و هذا القول بين الفساد بأدنى تأمل إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يجوزمثل:ما قام إلا زيد،لأن هذا الموضع لا تصلح فيه (لا)،و لا(إن) و أيضا فإن الخبرالذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع،و بالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها.

ومنهم أيضا من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح وهو فى ذلك بمنزلة التمييز.[١]

وقال شهاب الدين القرافى:" قال الأبذى"[٢] فى شرح الجزولية: اختلف فى العامل فى الاستثناء مع إلا فقيل: الفعل بواسطة إلا، لأن الأصل فى العمل الأفعال، وحرف إلا يعدى الفعل فينصب ما لم يكن نصبه، كما تقول إن واو مع تعدى الفعل فينصب المفعول، وإن كان الفعل قبلها قاصراً لا يتقاضى مفعولا نحو: (سرت والنيل) و(سار) قاصر، كذلك تقول: (سار القوم إلا زيداً)، فنصب (زيدا) بسار، بواسطة إلا كواو مع، وكحرف الجر يعدى الفعل للمفعول، والحروف شأنها التعدية، وإلا حرف فتعدى.

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٥٣ - ٢٥٤

(٢) الأبذى: هو على بن عبد الرحمن بن على الخشنى الأبذى توفى سنة ٦٨٠هـ من آثاره النحوية (شرح الجزولية لأبى على الشلوبين) - ينظر الذيل والتكملة لكتابى الموصول والصلة لأبى عبد الله محمد المراكشى تحقيق محمد بن شريفة ٥/١/٤٩ م ط/ دار الثقافة -بيروت -لبنان.

وقيل: العامل ما قبله من الكلام، فهو منصوب عن تمام الكلام، بدليل قولهم: (القوم إخوتك إلا زيدا) وليس هنا فعل ولا ما يعمل حتى تعديه إلا وهو مذهب سيبويه، فيجعل انتصابه كانتصاب التمييز بعد تمام الكلام، وقيل العامل إلا، لأنه لم يوجد غيرها، فيضاف الحكم لها، وتكون العرب قد وضعتها لعمل النصب فى هذا التركيب الخاص كما نصبوا بلدن غدوة وحدها، فقالوا: (لدون غدوة) وكما نصبوا بإن وأخواتها من غير واسطة.

والعمل أمر مسموع نتبع فيه السماع عن العرب، فإنه من جملة اللغة ويرد عليه أن الضمير لا يتصل بها، والناصب شأنه أن يتصل به الضمير المنصوب نحو: أنه وليته ولعله، وكذلك بقية النواصب من الأفعال والحروف.

وقيل: انتصب على أنه اسم (إنَّ) وخبرها محذوف تقديره: (إنَّ زيداً لم يقم) بناء على أن (إلا) مركبة من حرفين (إنَّ، ولا) وأن (إنَّ) خفت وأدغمت النون فى اللام، فالنفى لحرف لا، والنصب لـ(أن).. وقيل: العامل فيه (إلا) غير أنها نائبة عن (استثنى) لأن هذا الفعل هو معنى الكلام، والأصل فى العمل للفعل أو نائبه، كما فى اسم الفاعل وغيره، قال: والصحيح مذهب سيبويه. (١)

---

(١) الاستغناء فى الاستثناء لشهاب الدين أحمد القرافى المتوفى ٦٨٤هـ تحقيق محمد عبد القادر عطا ص٦٧ – ٦٨ ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ط/الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

وذكر قول " الثمانينى[١] فى شرح اللمع: الناصب ما قبل إلا من الفعل أو معنى الفعل والأقرب العامل المتقدم، فوصلت لما بعده، ومعنى الفعل كقولهم (القوم فى الدار إلا زيدا) (فزيد) مستثنى من الضمير الذى فى الظرف، والضمير مرفوع بالظرف، والظرف ناصب المستثنى، وفى قولنا: (القومُ إخوتُك إلا زيدا) ما فى الإخوة من معنى الشفقة أو الصداقة أو النسب، كأنه قال: (مشفقون إلا زيدا أو منتسبون إلا زيدا) إن كانت إخوة النسب.

ويرد على أن إلا هى الناصبة أنا نقول:(قام القومُ غيرَ زيدٍ) فتنصب غير وما ثم إلا، ولأن الناصب من الحروف يدخل على المبتدأ والخبر كان وأخواتها، وليس ها هنا مبتدأ ولا خبر. ولا يقال: إن معناها فى غير عمل، لأن معنى الحروف لا يعمل، لأنا نقول: (ما زيدُ قائما) ولو أعملنا معناها لقلنا (ما زيداً قائما) ينصبهما معا، فلو عمل معنى (إلا) لعمل معنى(ما)، ولو أعملنا الفعل الذى نابت عنه لصار الكلام جملتين، وأصل الاستثناء مع ما قبله أن يكون جملة واحدة. قال ابن الدهان[٢] فى شرح الإيضاح:(لو جاز أن تعمل إلا، لأن معناها (استثنى) لعملت

---

(١) الثمانينى: هو عمر بن ثابت أبو القاسم النحوى الضرير توفى سنة ٤٤٢هـ – ترجمته فى معجم الأدباء ٥٧/١٦، بغية الوعاة ٢١٧/٢

(٢) ابن الدهان: هو الحسن بن محمد بن على بن رجاء المعروف بابن الدهان، نحوى لغوى أديب توفى سنة ٤٤٧ ومن آثاره (ديوان العرب، وميدان العرب – توفى سنة ٤٥٦ هـ – ينظر ترجمته فى كشف الظنون لحاجى خليفة ص٨٠٠ ط/دار الكتب العلمية – بيروت، نشأة النحو ص١٥٨

همزة الاستفهام، لأن معناها:(استفهم). قال: وقال بعضهم: الناصب (استثنى) مضمرة، وهو باطل، لأنه يلزم أن ينصب فى النفى المفرغ.

ومن قال: إن الناصب (إنَّ) تقديره (إلا إنَّ زيداً لم يجئ) وهو باطل، لأن (إنَّ) لا تضمر وتعمل. قال: ويلزمه أن يجيز (ما جاءنى إلا زيدا) بالنصب وهو لا يجيزه.[١]

ويقول السيوطى " وفى ناصبه أقوال: أحدها: أنه (إلا) وصححه ابن مالك، وعزاه لسيبويه والمبرد[٢]، واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم، وليست كجزء منه، فعملت فيه كـ (إنَّ) و (لا) التبرئة.

الثانى: أنه بما قبل (إلا) من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة إلا، وعزى لابن خروف لانتصاب (غير) به بلا واسطة إذا وقعت موقع إلا. الثالث: أنه بما قبل (إلا) معدى إليه بواسطتها وعليه السيرافى، وابن الباذش، والفارسى[٣]، وابن بابشاذ[٤] والرندى[٥] وعزاه الشلوبين

---

(١) الاستغناء فى الاستثناء ص٦٨ - ٦٩

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٣

(٣) الفارسى: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المشهور بأبى على الفارسى توفى ٣٧٧هـ من مصنفاته (الإيضاح والحجة فى القراءات) - ينظر الفهرست لابن النديم ص٩٥، طبقات القراء لابن الجزرى ١/٢٠٩

(٤) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ نحوى لغوى توفى بمصر ٤٤٩هـ من آثاره (شرح الجمل للزجاجى، كتاب الأصول لابن السراج فى النحو) - ينظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٢/١٧، شذرات الذهب ٣/٣٣٣

(٥) الرندى: هو عمر بن عبد المجيد بن على الأزدى المعروف بالرندى توفى سنة ٦١٦هـ من آثاره (شرح الجمل للزجاجى، شرح جمل عبد القادر فى النحو) - ينظر طبقات القراء ١/٥٩٤، هدية العارفين ١/٧٨٤

للمحققين قياسا على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره ابن الضائع[١]، وفرقوا بينه وبين (غير) بأن ما بعد (إلا) مشبه بالظرف المختص الذى لا يصل فيه الفعل إلا بواسطة حرف الجر. و (غير) لإبهامها كالظرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل إلا فعل نحو (القوم إخوتك إلا زيدا).

الرابع: أنه يـ (أنَّ) مقدرة بعد (إلا) وعليه الكسائى فيما نقله السيرافى قال: التقدير: إلا أن زيداً لم يقم.

الخامس: أنه بـ(إن) مخففة ركبت (إلا) منها ومن (لا) وعليه الفراء قال:و لهذا رفع من رفع تغليبا لحكم (لا)و من نصب غلب حكم(إن).

السادس:أنه انتصب لمخالفة الاول،لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الاول، أو عكسه،و عليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور.

السابع:أنه (أستثنى)مضمرا، و عليه المبرد و الزجاج فيما نقله السيرافي،و لم يترجح عندي قول منها،فلذا ارسلت الخلاف،و أقواها الثلاثة الأول والأخير [٢]

و في التصريح: اختلف في ناصب المستثنى بإلا على ثمانية أقوال:

---

(١) ابن الضائع: هو أبو الحسن على بن محمد بن على الكتامى الأشبيلى توفى سنة ٦٨٠هـ من آثاره (شرح على كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحى السيرافى وابن خروف، وشرح الجمل الكبير للزجاجى) ينظر بغية الوعاة ٢٠٤/٢، معجم المؤلفين ٢٢٤/٧

(٢) جمع الهوامع ١٨٧/٢-١٨٨

فالقول الثامن الذي جاء في التصريح هو:أن المستثنى نصب بـ "تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين"[١]

و الذي يرجح من هذه الأقوال هو قول سيبويه لبعده عن التأويل و هو مذهب أستاذه الخليل في أن نصب المستثنى إنما هو عن تمام الكلام، و ذلك أن المستثنى المنصوب منصوب بما قبله من المستثنى منه لأنه انتصب عن تمام الكلام كما انتصب الدرهم بالعشرين[٢] في نحو:عندي عشرون درهما،و قد اختاره جماعة من النحاة منهم ابن الحاجب و ابن عصفور و اثنى عليه السيوطي بقوله "و اقواها الثلاثة الأول،و هو مذهب سيبويه الذي يؤيد فيه أستاذه الخليل.

ثالثا: المميَّز

اتفقت كلمة النحاة على أن تمييز المفرد ينصبه مميزه نحو: عشرون درهما، ورطل زيتا، وقفيز بُرّاً وهذا الاسم المنصوب يكون عن مفرد تام والذى يتم به الاسم أربعة أشياء هى: التنوين: نحو: عندى رطل زيتا، ونون التثنية نحو: عندى رطلان زيتا، ومنوان سمناً، ونون الجمع نحو: عندى عشرون درهما، والإضافة نحو: ملء الإناء عسلا أو عندى ثلاثة عشر رجلا، والذى ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون -كما سبق- إلا عدداً أو مقداراً أو ما يكون بمنزلة المقدار.

---

(١) التصريح على التوضيح ٣٤٩/١ بتصرف

(٢) ينظر الاسماء العاملة في النحو العربي للدكتور عبد النعيم علي محمد ص ١٥٩ ط/دار الطباعة المحمدية ط/الاولى ١٤٠٤ -١٩٨٤م

فمثال العدد: عندى عشرون درهما، والمقادير ثلاثة: مكيلات وموزونات وممسوحات، فمثال المكيل: عندى قفيز برا، ومثال الموزون: عندى رطل زيتا، ومثال الممسوح: عندى ذراع ثوبا. وما جرى مجرى الممسوح: ما فى السماء موضع راحة سحابا.

ويكون الاسم المنصوب على التمييز بعد تمام الكلام نحو قوله تعالى " ملء الأرض ذهبا"(١) وقولهم: تصبب زيدُ عرقاً(٢)

فإذا تم الاسم المفرد المميَّز نصب التمييز، ولم يختلف النحاة فى أن الناصب للاسم المميَّز هو الاسم المفرد الذى قبله أى المميَّز، وإن كان جامداً لأن عمله على طريق التشبيه ولكنهم اختلفوا بأى شئ شبه هذا الاسم المفرد أو الأسماء المفردة الجامدة حتى تعمل النصب فى التمييز ؟ فقد ذكر النحاة أن البصريين اختلفوا فى الذى شبهت به هذه الأسماء على قولين:

الأول: أنها شبهت باسم الفاعل فى طلبها اسماً بعدها: نحو هذا الضارب زيداً، وهؤلاء الضاربون زيداً.

والثانى: أنها شبهت بـ (أفعل من) وذلك فى المرتبة الخامسة من الفعل فى طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير والمقصود بأفعل من: أفعل التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر إلا فى مسألة واحدة هى مسألة الكحل. جاء فى الهمع "واختلف البصريون فى الذى

---

(١) سورة آل عمران من الآية (٩١)

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجى ٢٨٢/٢ بتصرف، همع الهوامع ٢٦٢/٢ بتصرف

شبهت به، فقيل باسم الفاعل فى طلبها اسماً بعدها، وقيل: (بأفعل من) فى طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير. قال أبو حيان: وهو أقوى، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً، ويعمل فى النكرة وغيرها.[١]

وفى التصريح "والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم" واختلف فى صحة إعماله مع أنه جامد، فقيل: شبهه باسم الفاعل، لأنه طالب له فى المعنى كعشرين درهما فإنه شبيه بضاربين زيداً، ورطل زينا فإنه شبيه بضارب عمراً فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون، وقيل: شبهه بأفعل من، وذلك فى خامس مرتبة، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل، لأنه يعمل معتمداً وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً وهو أصل للصفة المشبهة، لأنه يعمل فى السببى والأجنبى وهى لا تعمل إلا فى السببى[٢] دون الأجنبى، وهى أصل لأفعل من، لأنها ترفع الظاهر، وهو لا يرفعه إلا فى مسئلة واحدة وهو أصل للمقادير، لأنه يتحمل الضمير، وهى لا تتحمله وصحح هذا القول، لأن حمل الشئ على ما هو به أشبه أولى[٣] يتضح من خلال ما ذكره الهمع والتصريح أن المميَّز يعمل النصب فى التمييز أو المميَّز على التشبيه باسم الفاعل وأن العمل هنا نسب إلى الاسم الجامد ولم توجه إليه

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ٢٦٣/٢

(٢) معنى السببى: أن يكون المعمول اسماً ظاهرا متصلا بضمير يعود على الموصوف لفظا أو تقديرا كما فى: زيد حسن وجهه.

(٣) التصريح على التوضيح ٣٩٥/١، ينظر حاشية الصبان ١٩٦/٢

الاعتراضات التى وجهت إلى غيره وأهم هذه الاعتراضات التى سلم منها أن هذا العامل لا يتقدم عليه معموله، لأن الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه يقال: عندى زيتاً رطل[1] كما يجوز فى العوامل الأخرى المتصرفة، وصح إسناد العمل إلى الاسم الجامد فى نحو: عندى عشرون درهما، ونحوه لعدم وجود فعل أو ما يشبهه فى الكلام فينسب العمل إليه وكان العمل النصب وهو عمل -يقل قوة من الرفع فجاز أن يكون عامله اسماً جامدا وبالنسبة لإعراب التمييز بعده فيعرب على التشبيه بالمفعول به الذى يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل فى نحو: ضرب زيد خالدا، وهذا الضارب زيداً، جاء فى شرح المفصل:" والذى يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنيه ونون الجمع والإضافة، لأن هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه، وجملة الأمر أنك إذا قلت: عندى راقود خلا ورطل زيتا فلا يحسن أن يجرى وصفا على ما قبله، فتقول راقود خلُ، ورطل زيت، لأنه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا يكون وصفا كالمشتقات وكانت الإضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية، فقلت: عندى راقود خل ورطل زيت وتكون إضافته من قبيل إضافة النوع إلى الجنس والبعض إلى الكل نحو: هذا ثوب خز وجبة صوف، والمعنى من خز ومن صوف، فإذا دخل التنوين الاسم المميز نحو: رطل وراقود أو نون التثنية نحو قولك: رطلان ومنوان أو نون الجمع نحو: عشرين وثلاثين ونحوهما من

---

(١) ينظر شرح التصريح ١/٤٠٠

الأعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم وتمامه وحال بينه وبين الإضافة، وكذلك الإضافة فى نحو: ملء الإناء عسلا، ومثلها زبداً، وموضع كف سحابا حالت بين المميز والمميَّز ومنعته من الإضافة منع التنوين والنون، فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التى ذكرناها[١]

فعمل النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله فى النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى إذا جرى على غير من هوله وجب إبراز ضميره نحو قولك: زيد هند ضاربها هو"[٢]

فالاسم الجامد من المميز المفرد مشبه باسم الفاعل عند الكثير من النحاة ونلحظ أن أبا حيان اختار أن يكون أشبه بأفعل من، ويعلل لذلك بأن تشبيهه باسم الفاعل بعيد، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا، ويعمل فى النكرة والمعرفة[٣] وصحح رأيه[٤]

---

(١) قال فى١/٧١ورطل زيتا ونحوه بمنزلة ضارب زيداً ونحوه من أسماء الفاعلين

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٢، ينظر شرح الكافية للرضى ٢/٩٢

(٣) ينظر همع الهوامع ٢/٢٦٣

(٤) ينظر التصريح ١/٣٩٥

المبحث الثالث

عامل الجر (المضاف)

اختلف النحاة فى عامل الجر فى المضاف إليه إلى أربعة أقوال: الأول منها: أن عامل الجر هو المضاف وهو قول إمام النجاة سيبويه وتبعه فى القول بذلك النحاة من بعده وحجتهم كالأتى:

١-أن المضاف تتصل به الضمائر، والضمائر لا تتصل إلا بعاملها فى نحو: هذا غلامى، وهذا غلامك، وهذا غلامه

٢-أن المضاف يتضمن معنى حرف الجر فلذلك يعمل الجر فى المضاف إليه فى نحو: هذا خاتم فضة، أى خاتم من فضة

٣-أن المضاف يطلب دائما المضاف إليه فلذلك صح إطلاق اسمه عليه[١] جاء فى الكتاب: هذا باب الجر، والجر إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء بشئ ليس باسم ولا ظرف، وبشئ يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا، فأما الذى ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله[٢]

---

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك للمرادى تحقيق د./عبد الرحمن على سليمان ٢٤١/٢ الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ط/الثانية، حاشية الصبان ٢٣٧/٢ بتصرف

(٢) كتاب سيبويه ٤١٩/١

والثانى من الأقوال: الجر بمعنى اللام وهو قول الزجاج[١]

والثالث: أن عامل الجر هو معنى الإضافة وهو قول السهيلى وأبى حيان[٢] والإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من.

والرابع: أن عامل الجر: هو الحرف المقدر أو المنوى وناب عنه المضاف وهو قول ابن الباذش[٣]

وأرجح هذه الأقوال هو قول سيبويه لسلامته من الاعتراضات الموجهة إلى غيره ومنها ما جاء فى شرح الكافية "قال بعضهم العامل معنى الإضافة، وليس بشئ، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف إليه، فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضا النسبة التى بينها وبين الفعل[٤] ففى نحو:جاء غلام زيد، فزيد مجرور وعامل الجر فيه(غلام)قال سيبويه:"وإذا قلت:مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء،وكذلك هذا لعبد الله.وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف.وإذا قلت:أخذته من عبد الله فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن وإذا قلت: مذ زمان فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بمذ، وإذا

---

(١) بنظر ارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤، التصريح ٢٥/٢

(٢) ارتشاف ١٧٩٩/٤، التصريح ٢٥/٢

(٣) التصريح ٢٥/٢

(٤) شرح الكافية للرضى ٦٧/١

قلت: أنت فى الدار فقد أضفت كينونتك فى الدار إلى الدار بفى. وإذا قلت: فيك خصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءة بفى. وإذا قلت: ربَّ رجل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل برب. وإذا قلت: بالله ووالله وتالله فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه. كما أضفت النداء باللام إلى بكر: وكذلك رويته عن زيد، أضفت الرواية إلى زيد بعن.[1]

وقال ابن عصفور: "وفى الاسم المضاف إليه إذا حذف حرف الجر خلاف بم انخفض. فمنهم من زعم أنه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدر، وذلك باطل لأن ذلك يؤدى إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله وذلك لا يجوز إلا فى ضرورة أو نادر كلام. ومنهم من زعم أنه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجر المحذوف، وهو الصحيح[2]

وقال الرضى:" ومن قال: إن عامل الجر هو المضاف، وهو الأولى، قال: إن حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان (غلام زيد) نكرة كغلام لزيد، فمعنى كون الثانى مضافا إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجار بنفسه[3]

وقال السيوطى:" والأصح أن الجر فى المضاف إليه بالمضاف قال سيبويه، وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لاحظ له فى عمل الجر، لكن العرب اختصرت حروف الجر فى

---

(١) كتاب سيبويه ٤٢١/١

(٢) شرح جمل الزجاجى ٧٥/٢

(٣) شرح الكافية للرضى ٦٦/١ - ٦٧

مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل عمله، ويدل له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها[١] وفى التصريح:" أو يجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه" وهو الأصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة خلافا للسهيلى، وأبى حيان فى النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش[٢] ويتضح من خلال أقوال النحاة أن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه وهو الرأى الأرجح وإن كان العمل ينسب إليه بنفسه مع كونه اسماً جامداً على الرغم من الاعتراضات السابقة التى وجهت إلى المبتدأ والخبر والفاعل وغيره من الأسماء العاملة فلم توجه الاعتراضات إلى القول بأن المضاف عامل للجر فى المضاف إليه ووما يرجح هذا القول: أن المضاف إليه لا يجوز تقديمه على المضاف لأنه من تمامه[٣] وبالتالى لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وقد سبق أن الخبر وهو معمول المبتدأ يجوز تقديمه على المبتدأ.

شدة الاتصال والترابط بين المضاف والمضاف إليه فهما كالكلمة الواحدة وكون المضاف إليه من المضاف كالتنوين من الاسم حتى أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير والتأنيث ومنه قولهم: قطعت

---

(١) همع الهوامع ٤١٢/٢

(٢) التصريح على التوضيح ٢٤/٢ - ٢٥

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١

بعض أصابعه، وقرئ قوله تعالى بتاء التأنيث[١] "تلتقطه بعض السيارة"[٢]

أن عمل الجر لاحظ للفعل فيه، فصح أن ينسب إلى الأسماء الجامدة وإن كان العرب قد جعلوا الجر للحرف فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله عند إضافة الأسماء بعضها إلى بعض[٣]

والله أعلم.

---

(١) ينظر البحر المحيط لأبى حيان٥/٢٨٥قراءة الحسن ومجاهد والتأنيث على المعنى

(٢) سورة يوسف الآية (١٠)

(٣) ينظر همع الهوامع ٢/٤١٢، ٤٢٠ - ٤٢١ بتصرف

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة مع الأسماء العاملة غير المشبهة للأفعال

أبرز أهم نقاط البحث وهى:

١-إن القول بأن المبتدأ عامل للرفع فى الخبر أرجح الأراء لسلامته من كثرة الاعتراضات التى توجه إلى غيره من العوامل الأخرى فعمل المبتدأ فى الخبر عن طريق الأصالة.

٢-إن القول بأن الخبر عامل فى المبتدأ قول لا يسلم من كثرة الاعتراضات عليه وهو قول الكوفيين، ويترتب عليه أن يكون العامل قبل المعمول كما أن رتبة الفعل قبل الفاعل.

٣-إن القول بأن الفعل وحده أو الفعل والفاعل قد عملا النصب فى المفعول لم يسلم من الاعتراضات والاتهام بالضعف لمجئ ما يخالف حجة القائل به من تقدم المفعول به على الفاعل، ومن الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول.

٤-ناصب المستثنى هو المستثنى منه وهو الأرجح تبعا لإمام النحاة سيبويه لوقوع المنصوب بعد تمام الكلام وليس فى الكلام فعل ولا شبهه فى نحو:القوم أخوتك إلا زيداً، فينسب إليه العمل فى المستثنى،ونصبه على التشبيه بالتمييز ناصبه الاسم المميز الذى قبله

٥-إن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه باتفاق النحاة تبعاً لسيبويه، والدليل على عمله أن المضاف شديد الاتصال بالمضاف إليه، فلا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف كما أن المعمول لا يجوز أن يتقدم على عامله، وأن المضاف يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ويشتركان معا فى كلمة (المضاف)

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة مع الأسماء العاملة غير المشبهة للأفعال

أبرز أهم نقاط البحث وهى:

١-إن القول بأن المبتدأ عامل للرفع فى الخبر أرجح الأراء لسلامته من كثرة الاعتراضات التى توجه إلى غيره من العوامل الأخرى فعمل المبتدأ فى الخبر عن طريق الأصالة.

٢-إن القول بأن الخبر عامل فى المبتدأ قول لا يسلم من كثرة الاعتراضات عليه وهو قول الكوفيين، ويترتب عليه أن يكون العامل قبل المعمول كما أن رتبة الفعل قبل الفاعل.

٣-إن القول بأن الفعل وحده أو الفعل والفاعل قد عملا النصب فى المفعول لم يسلم من الاعتراضات والاتهام بالضعف لمجئ ما يخالف حجة القائل به من تقدم المفعول به على الفاعل، ومن الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول.

٤-ناصب المستثنى هو المستثنى منه وهو الأرجح تبعا لإمام النحاة سيبويه لوقوع المنصوب بعد تمام الكلام وليس فى الكلام فعل ولا شبهه فى نحو:القوم أخوتك إلا زيداً، فينسب إليه العمل فى المستثنى،ونصبه على التشبيه بالتمييز ناصبه الاسم المميز الذى قبله

٥-إن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه باتفاق النحاة تبعاً لسيبويه، والدليل على عمله أن المضاف شديد الاتصال بالمضاف إليه، فلا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف كما أن المعمول لا يجوز أن يتقدم على عامله، وأن المضاف يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ويشتركان معا فى كلمة (المضاف)

فهرس المراجع

١-إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد البنا تحقيق د/شعبان محمد اسماعيل ط/ عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية.

٢-أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ط/دار الاعتصام -القاهرة

٣-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق د/رجب عثمان وزميله - الناشر الخاجى - القاهرة

٤-الاستغناء فى الاستثناء لشهاب الدين أحمد الفارقى تحقيق محمد عبد القادر عطا ط/ دار الكتب العلمية - بيروت ط/الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

٥-أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى تحقيق / محمد بهجة البيطار -مطبوعات المجمع العلمى العربى -دمشق.

-الأسماء العاملة فى النحو العربى للدكتور عبد النعيم على محمد ط/دار الطباعة المحمدية ط/الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤

٦-إنباه الرواة على انباه النحاة للوزير جمال الدين القفطى تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم ط/الأولى١٤٠٦-١٩٨٦م ط/دار الفكر

٧-الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محيى الدين عبد الحميد بدون طبعة

٨-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى تحقيق /محمد محيى الدين عبد الحميد ط/المكتبة العصرية -بيروت ١٩٩٢م

٩-البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ط/دار الفكر - بيروت ط/ثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

١٠-البداية والنهاية للحافظ بن كثير ط/ الخامسة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م الناشر مكتبة المعارف بيروت.

١١-بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/المكتبة العصرية -صيدا - لبنان ط/الحلبى ط/أولى ١٩٦٤م

١٢-التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط/دار إحياء الكتب العربية

١٣-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى شرح وتحقيق د/عبد الرحمن على سليمان -الناشر/ مكتبة الكليات الأزهرية ط/الثانية.

١٤-حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط/دار إحياء الكتب العربية

١٥-حاشية يس العليمى على التصريح ط/دار إحياء الكتب العربية

١٦-خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى تحقيق د./ أميل بديع يعقوب منشورات /دار الكتب العلمية -بيروت ط/الأولى ١٩٩٨م

١٧-الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار ط/ دار الهدى، تحقيق د./ عبد الحميد هنداوى، منشورات /دار الكتب العلمية

١٨-دراسات نحوية فى إعراب الفعل المضارع للدكتور /عبد النعيم على محمد ط/دار الطباعة المحمدية -ط/أولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م

١٩-شذرات الذهب لابن العماد ط/دار الفكر -بيروت

٢٠-شرح الأشمونى بحاشية الصبان ط/دار إحياء الكتب العربية

٢١-شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د./ عبد الرحمن السيد وزميله ط/هجر ط/الأولى ١٩٩٠م.

٢٢-شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق /صاحب أبو جناح بدون طبعة

٢٣-شرح الكافية لابن جماعة تحقيق د./ محمد عبد النبى عبد المجيد ط/دار البيان - بمصر - ط/الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م

٢٤-شرح الكافية للرضى تحقيق د./ إميل بديع يعقوب - منشورات دار الكتب العلمية - بيروت ط/الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م

٢٥-شرح اللمع فى النحو تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى الضرير تحقيق د./رجب عثمان وزميله الناشر / مكتبة الخاجى - القاهرة ط/الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٦-شرح المفصل لابن يعيش ط/مكتبة المتنبى

٢٧-شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبى على الشلوبين تحقيق / تركى بن سهو العتيبى ط/ مؤسسة الرسالة ط/الثانية ١٩٩٤م.

٢٨- طبقات المفسرين للداوودى ط/دار الكتب العلمية - بيروت

٢٩-طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق /محمد أبو الفضل ابراهيم ط/دار المعارف

٣٠-العقد السمين فى تاريخ البلد الأمين للفاسى تحقيق /فؤاد سيد ط/مؤسسة الرسالة بيروت ط/الثانية ١٩٨٦م

-العوامل المائة النحوية للشيخ خالد الجرجاوى تحقيق د/ البدراوى زهران ط/دار المعارف ط/الأولى ١٩٨٣م

٣١-الفهرست لابن النديم ط/دار المعرفة - بيورت

٣٢-كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون الناشر /الخانجى - القاهرة ط/الثالثة ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٣٣-الكوكب الدرى فى شرح طيبة ابن الجزرى تأليف محمد الصادق قمحاوى الناشر / مكتبة الكليات الأزهرية ط/الأولى

٣٤-لسان العرب لابن منظور ط/دار المعارف - القاهرة

٣٥-المتبع فى شرح اللمع للعكبرى تحقيق د.عبد الحميد حمد الزوى منشورات /جامعة قار يونس - بنغازى ط/الأولى ١٩٩٤م

٣٦-معجم الأدباء لياقوت الحموى مراجعة وزارة المعارف العمومية ط/دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان ط/الأخيرة

٣٧-معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية لعمر رضا كحالة الناشر / مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربى -بيروت

٣٨-المقتضب لأبى العباسى المبرد تحقيق عبد الخالق عضيمة ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٨هـ

-المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى ت٤٧١هـ تحقيق د./كاظم بحر المرجان منشورات دار الرشيد-العراق ١٩٨٢

٣٩-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف محمد الطنطاوى ط/مطبعة وادى الملوك بمصر ط/الرابعة ١٩٥٤م.

٤٠- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى ط/دار الكتب العلمية- بيروت

٤١-همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى تحقيق /أحمد شمس الدين منشورات دار الكتب العلمية - بيروت ط/الأولى ١٩٩٨م.